

جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 3 -
كلية العلوم السياسية

محاضرة بعنوان :
" التجارة الدولية "
تدرج تحت مقياس : الإقتصاد الدولي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر
- دراسات أمنية واستراتيجية -

اعداد الأستاذة : قويدر ابتسام

السنة الجامعية : 2020 - 2021

مقياس الإقتصاد الدولي

محاور الدراسة :

المحور الأول : التجارة الدولية

المحور الثاني : السياسات التجارية

المحور الثالث : ميزان المدفوعات

المحور الرابع : النظام النقدي الدولي

المحور الخامس : أسعار الصرف

المحور السادس : التكامل الإقتصادي

المحور الأول : التجارة الدولية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد وقد تطورت هذه التجارة مع تطور المبادلة واتساع رقعتها نتيجة تطور وسائل الإتصال والمواصلات ولم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الدولية .

1 - تعريف التجارة الدولية :

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية نذكر منها مايلي :

- هي تداول السلع والخدمات بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى عن طريق عمليات التصدير والإستيراد .

- هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى الواردات أو خارجة منها وتسمى الصادرات .

- هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية وهذا من حيث العديد من الجوانب نذكر منها مايلي :

- التجارة الداخلية تتم داخل حدود الدولة الجغرافية والسياسية في حين تتم التجارة الدولية بين عدة دول على مستوى العالم .

- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد العملات في حالة التجارة الدولية .

- سهولة انتقال السلع والخدمات في حالة التجارة الداخلية بينما يصعب ذلك في حالة التجارة الدولية .

- اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الدولية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية .

- اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية و الإجتماعية وتباينها من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا بها للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل ، فهناك الرسوم الجمركية ، نظام الحصص ، الرقابة على النقد الأجنبي .. وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا تفرض على المعاملات التجارية الداخلية . وبالتالي توجد هناك موانع وعقبات وتشريعات تنظم التجارة الخارجية ولا تطبق على التجارة الداخلية -

- انفصال الأسواق واختلاف العوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، الأذواق ، العادات والتقاليد ، وفي الحقيقة أن التحسن في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات الدولية والدعاية و الإعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق إلا أنه يجب عدم المغالاة في ذلك حيث مزال هناك الكثير من الشواهد التي تدل على أثر اختلاف الأذواق في الفصل بين الأسواق .

2 - أهمية التجارة الدولية :

يمكن إبراز أهمية التجارة الدولية حسب العديد من المجالات وذلك كمايلي :

أ - الأهمية الاقتصادية : وتتمثل أهمية التجارة الدولية في المجال الإقتصادي فيمايلي :

- تمثل منفذا لتصريف فائض الإنتاج.

- تساهم في الحصول على السلع والخدمات بتكاليف أقل نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.

- زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية عن طريق تشجيع الصادرات.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

- تساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات الوطنية.

ب - الأهمية الإجتماعية : وتتمثل فيمايلي :

- تسعى التجارة الدولية إلى زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع مجالات الإختيار المتاحة للمستهلكين .

- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وامكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات .

ج - الأهمية السياسية :

وتتمثل في إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .

3 - أسباب قيام التجارة الدولية وعوامل توسعها :

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع تفسيره إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون مشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مما يتطلب من كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والمناخية وإمكانياتها الإقتصادية لذلك ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها أو تستطيع انتاجها ولكن بتكلفة ونفقة أكبر مما يجعل عملية الاستيراد في هذه الحالة أفضل ، ومن هنا يمكننا القول أن قيام التجارة الدولية ترجع أساسا إلى أهمية عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي التي تظهر ضرورتها نتيجة العوامل التالية :

- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي فاشباع حاجات الأفراد داخل الدولة الواحدة أمر صعب .

- التوزيع المتباين للموارد الإقتصادية واختلاف ظروف الإنتاج بين الدول .

أما العوامل التي ساهمت في توسع هذا النوع من التجارة فنتمثل فيمايلي :

- الكشوفات الجغرافية التي أدت إلى توسيع المبادلات الدولية من خلال تصدير السلع والخدمات إلى المناطق الجديدة مقابل الحصول على الذهب والفضة .

- الثورة الصناعية .

- تطور وسائل النقل والمواصلات مما ساهم في توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات .

- تطور وسائل الدفع .

هذا وتشهد التجارة الدولية مؤخرا تطورا هائلا وأصبحت المبادلات التجارية تمثل أرقاما قياسية نتيجة العولمة الإقتصادية بمختلف مظاهرها ومؤسساتها كقيام المنظمة العالمية للتجارة ، إنشاء التكتلات الإقتصادية ومناطق التبادل الحر ، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ،الخ .

4 - مشاكل التجارة الدولية : ويمكن تحديدها فيمايلي :

أ - **مشاكل تقلبات أسعار الصرف** : يتعرض المتعاملون في التجارة الدولية لمخاطر سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عملية الدفع والتحويل ، حيث تنشأ هذه المخاطر نتيجة التقلبات الشديدة في هذه الأسعار في ظل نظام تعويم العملات، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى تقلبات مناظرة في أسعار السلع المصدرة والمستوردة.

ب - **مشاكل تتعلق بالنقل الخارجي** : ومن هذه المشاكل نجد : صعوبة الحجز في الميعاد الملائم ، حدوث حالات تكس بالموانئ و النقل بوسائل غير ملائمة مما يؤثر سلبيا على البضاعة .

هذا بالإضافة إلى وجود مشاكل متعلقة بالنقل الداخلي فهذا الأخير له أهمية كذلك في التجارة الخارجية من خلال تأثيره على عملية نقل الصادرات إلى موانئ التصدير ونقل الواردات إلى مواقع الاستهلاك .

ج - **المشاكل المرتبطة بالتمويل** : وتعتبر هذه القضية من العناصر الأساسية التي قيدت من قدرة الدولة النامية على توسيع نطاق تجارتها الخارجية ، فنقص التمويل المتاح في هذه الدول جعل صغار المصدرين يضطرون للإعتماد على مواردهم الذاتية و بالتالي يجعلهم أقل قدرة على طرح منتجاتهم بأسعار تنافسية .

كما توجد مشاكل أخرى تعترض طريق التجارة الدولية كالقيود الجمركية و ضياع جزئي أو كلي للبضاعة موضوع الصفقة أو تعرضها للتلف جراء حادث وقع لها أو لوسيلة النقل التي تنقلها .